الاتفاقيات الصينية مع دول الاندو باسفيك

أ.د . عبد العباس فضيخ دغبوش

عمار ناهي عذاب

Prof. Dr. Abdul Abbas Fadhikh Dagbush

Ammar Nahi Adhab

abbasfodeek@gmail.com

amar.n@s.uokerbala.edu.iq

جامعة كربلاء _ كلية التربية للعلوم الانسانية _ قسم الجغرافية التطبيقية

University of Karbala - College of Education for Humanities - Department of Applied Geography

المستخلص :

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل الاتفاقيات الصينية في منطقة الإندو–باسيفيك ، وفي سياق التحولات البنيوية التي يشهدها النظام الدولي وتزايد حدة التنافس بين القوى الكبرى، ولا سيما بين الولايات المتحدة والصين. وتبرز منطقة الإندو–باسيفيك كإقليم ذي أهمية استراتيجية متصاعدة، نظراً لكونها مركزاً رئيسياً للنمو الاقتصادي العالمي، وفضاءً حيوياً لحركة التجارة الدولية والطاقة، إضافة إلى موقعها المحوري في حسابات الأمن الدولي ، مما دفع الصين الى عقد عدة اتفاقيات مع دول المنطقة .

Abstract :

This study aims to analyze China's agreements in the Indo-Pacific region, within the context of the structural transformations occurring in the international system and the increasing intensity of competition between major powers, particularly between the United States and China. The Indo-Pacific region stands out as a region of growing strategic importance, given its status as a major center of global economic growth, a vital space for international trade and energy, and its pivotal position in international security calculations, which has prompted China to conclude several agreements with countries in the region.

كلمات مفتاحية : الاتفاقيات ، الصين ، الاندوباسفيك .

Keywords: agreements, China, Indo-Pacific

اولا/ المقدمة :

يشهد النظام الدولي في العقود الأخيرة تحولات بنيوية عميقة أعادت رسم خريطة القوة والنفوذ على المستوى العالمي، وأدخلت العلاقات الدولية في مرحلة جديدة تتسم بتصاعد التنافس الاستراتيجي بين القوى الكبرى. وفي خضم هذه التحولات، برزت منطقة الإندو-باسيفيك باعتبارها أحد أهم الأقاليم الجيوسياسية في العالم المعاصر، لما تمثله من مركز ثقل اقتصادي واستراتيجي، وما تختزنه من موارد بشرية وطبيعية هائلة، فضلاً عن موقعها الجغرافي الذي يربط بين المحيطين الهندي والهادئ ويجعلها حلقة وصل حيوية بين شرق آسيا وجنوبها والشرق الأوسط. وقد أسهم هذا الموقع في تحويل الإندو-باسيفيك إلى مسرح رئيسي للتفاعلات الدولية، وساحة مفتوحة للتنافس بين القوى الكبرى، وعلى رأسها الولايات المتحدة والصين.إن الاهتمام الأمريكي المتزايد بمنطقة الإندو-باسيفيك لا يمكن فصله عن التحولات التي شهدتها البيئة الاستراتيجية العالمية منذ بداية القرن الحادي والعشرين، وخاصة الصعود السريع للصين كقوة اقتصادية وعسكرية وسياسية ذات طموحات إقليمية وعالمية متنامية. فقد استطاعت الصين، خلال فترة زمنية قصيرة

نسبياً، أن تعزز حضورها في البحار والممرات البحرية الاستراتيجية، وأن توسع نفوذها الاقتصادي عبر اتفاقيات كبرى.

ثانيا : مشكلة الدراسة :

تعد مشكلة البحث الرئيسة باهم الابعاد للاتفاقيات الصينية التي عقدت مع دول الاندو باسفيك وما مدى انعكاسها على اعادة تشكيل التوازن الاقتصادي والسياسي في المنطقة ، ومن المشكلة الرئيسة تظهر عدة مشاكل ثانوية وهي كالاتي:

1- ماهي اهم الاهداف التي تسعى الصين الى تحقيقها من خلال هذه الاتفاقيات؟

2- ما انعكاسات هذه الاتفاقيات على النظام العالمي والمنطقة ؟

ثالثا/ فرضية البحث :

تنطلق الدراسة من فرضية مفادها ان الاتفاقيات الصينية مع دول الاندو باسفيك تمثل اداة استراتيجية لتعزيز النفوذ الاقتصادي والسياسي للصين ، وتسهم في اعادة تشكيل التوازنات الاقليمية والعالمية ، ممايعكس على طبيعة العلاقات الدولية والتنمية في المنطقة .

رابعا / هدف البحث :

تهدف الدراسة الى التعرف على اهم الاتفاقيات الصينية وتحليل طبعتها مع دول الاندو باسفيك وبيان انعكاساتها العلمية والدولية .

خامسا / اهمية البحث :

تنبع اهمية الدراسة كون منطقة الاندو باسفيك من اهم المناطق الاستراتيجية العالمية وان فهم الاتفاقيات الصينية فيها يسهم في تفسير التحولات في النظام الدولي .

سادسا/ هيكلية الدراسة :

تضمنت هيكلية البحث مبحثين فضلا عن مقدمة واستنتاجات وتوصيات. تناول المبحث الاول اهم الاتفاقيات الصينية مع دول الاندو باسفيك ، فيما تناول المبحث الثاني الأبعاد الإقليمية والدولية للاتفاقيات.

سابعا / منهج البحث :

تعتمد الدراسة على المنهج الوصفي والتحليلي من خلال تحيل مضمون الاتفاقيات الصينية وتفسير ابعادها الاقتصادية، بالإضافة الى المنهج التاريخي لمعرفة جذور هذه الاتفاقيات .

سابعا / **حدود البحث المكانية والزمانية:**

تتحدد الحدود المكانية لهذه الدراسة بمنطقة الإندو-باسيفيك، بوصفها الإطار الجغرافي الذي تتفاعل فيه الاتفاقيات الصينية الجديدة، وتشمل على وجه الخصوص شرق آسيا، وجنوب شرق آسيا، وجنوب آسيا، والمحيطين الهندي والهادئ، مع التركيز على المناطق ذات الحساسية الجيوسياسية العالية مثل بحر الصين

الجنوبي، ومضيق تايوان، وشمال شرق آسيا كما في خريطة(١). أما الحدود الزمانية للدراسة فتغطي الفترة الممتدة من مطلع العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين.

خريطة (1) منطقة الدراسة

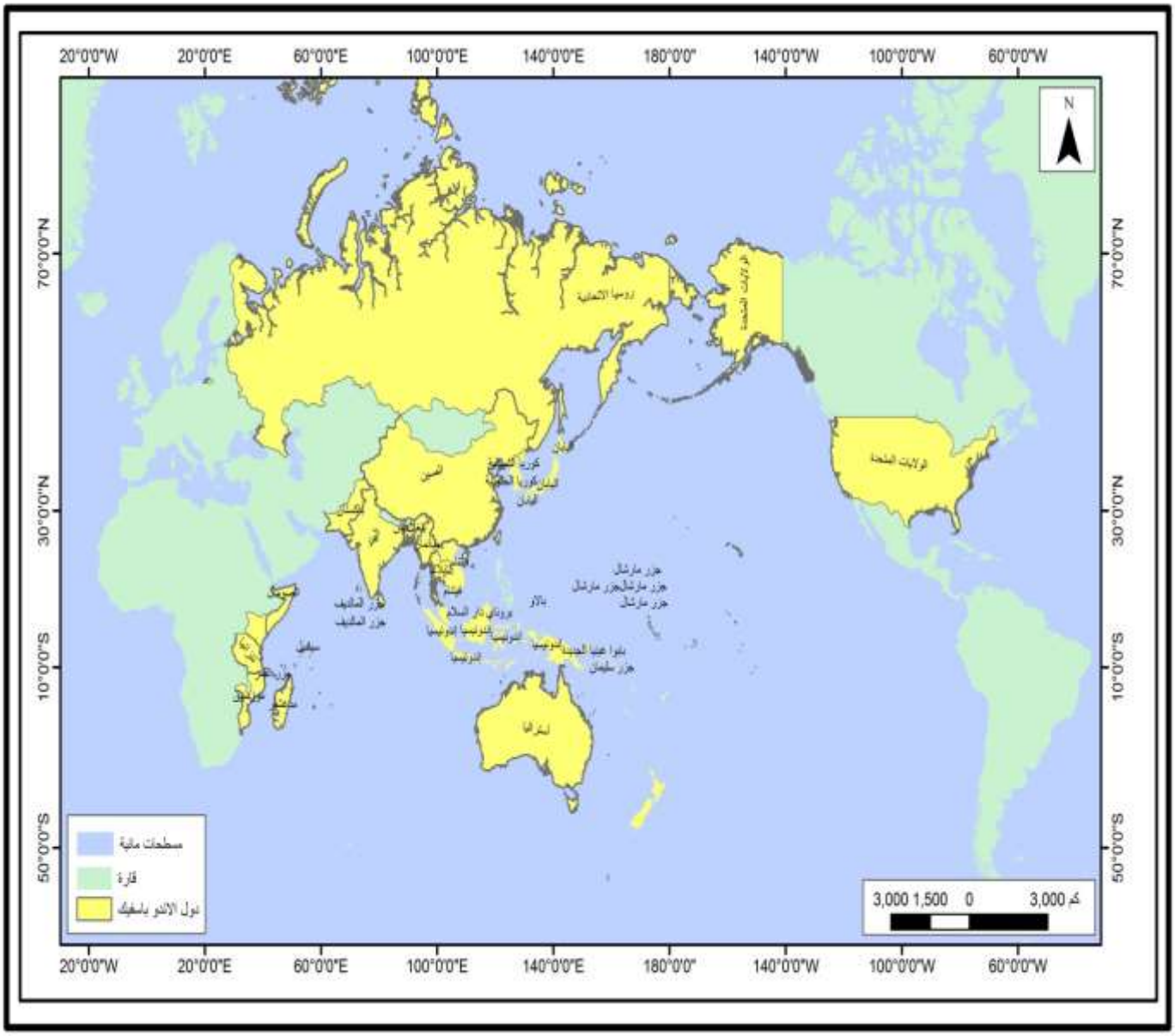

المصدر : من عمل الباحث بالاعتماد على :

Belt and Road Research Platform. (2021). The BRI and China's International Trade. LeidenAsiaCentre & Clingendael China Centre.

المبحث الاول

الاتفاقيات الصينية مع دول الاندو باسفيك

أولاً: الشراكة الاقتصادية الإقليمية الشاملة(RCEP) :

تُعد الشـراكة الاقتصـادية الإقليمية الشـاملة الشـراكة الاقتصـادية الإقليمية الشـاملة أحد أبرز التحولات البنيوية في الاقتصاد السياسي لمنطقة الإندو–باسيفيك، إذ تمثل إطارًا مؤسسيًا واسعًا يعيد تنظيم العلاقات التجارية والاسـتثمارية بين مجموعة من أكبر الاقتصـادات الآسـيوية وقد جاءت هذه الاتفاقية في سـياق تحولات دولية اتســمت بتراجع النزعة الليبرالية متعددة الأطراف وصــعود النزعات الحمائية، الأمر الذي منحها أهمية مضاعفة باعتبارها تجسيدًا لاستمرار مسار التكامل الإقليمي في آسيا[1]. تضم الاتفاقية دول رابطة آسـيان إلى جانب الصـين واليابان وكوريا الجنوبية وأسـتراليا ونيوزيلندا، وهو ما يجعلها أكبر تكتل تجاري في العالم من حيث عدد الســكان والناتج المحلي الإجمالي المشــترك، الأمر الذي يمنحها وزنًا استراتيجيًا يتجاوز بعدها الاقتصادي المباشر.من الناحية الاقتصادية، تهدف(RCEP) إلى خفض الرسوم الجمركية تدريجيًا، وتبسـيط قواعد المنشـأ، وتوحيد الإجراءات التنظيمية بما يسـهل حركة السـلع والخدمات والاســتثمارات عبر الحدود ويؤدي توحيد قواعد المنشــأ إلى تقليل التعقيدات البيروقراطية أمام الشــركات متعددة الجنسـيات، ما يعزز اندماج سـلاسـل الإمداد الإقليمية ويزيد من كفاءة الإنتاج وبالنسـبة للصـين، فإن هذا الإطار يوفر فرصـــة لتعميق اندماجها في شـــبكات الإنتاج الآســـيوية، ويعزز من قدرتها على الحفاظ على موقعها كمركز صـناعي رئيســي في المنطقة. كما يمنح الشـركات الصـينية مزايا تنافسـية إضـافية عبر تقليل التكاليف وتوسـيع الوصـول إلى الأسـواق المجاورة أما من منظور جيو اقتصـادي، فإن الاتفاقية تعكس انتقال مركز الثقل في العولمة الاقتصـادية نحو آسـيا، حيث باتت المبادرات الإقليمية تُدار بإرادة آسـيوية متزايدة الاسـتقلالية. فغياب الولايات المتحدة عن هذا التكتل، في مقابل الحضـور الصـيني الفاعل، يعكس تحولًا في توازن القيادة الاقتصـــادية داخل الإندو–باســـيفيك وبذلك، يمكن النظر إلى(RCEP) كأداة تعزز من مركزية الصين في النظام التجاري الآسيوي، حتى وإن لم تُصمم الاتفاقية رسميًا لخدمة أهداف سياسية محددة. فتعميق الاعتماد المتبادل بين الاقتصادات الآسيوية والصين [2] .

يمنح بكين نفوذًا غير مباشـر يمكن توظيفه في إدارة التفاعلات السـياسـية والإقليمية كما أن الاتفاقية تسـهم في ترسـيخ الاسـتقرار الاقتصـادي الإقليمي من خلال تقليل مخاطر النزاعات التجارية وتوفير إطار قانوني موحد للتعاون. ويؤدي هذا الاسـتقرار إلى خلق بيئة جاذبة للاسـتثمار الأجنبي المباشـر، ما يعزز

---

(1) Purnima Vijaya, Signals in Small Alliances in the Indo-Pacific: QUAD Cases, Journal of Liberty and International Affairs AUKUS (2017-2022) and 2024, p 131.

(2) Thomas Hecker Stacke, The Rise of Mini-lateral Alliances in the Indo-Pacific: QUAD and AUKUS, Japan SPOTLIGHT, 2023, p29.

النمو الاقتصادي في الدول الأعضاء. غير أن هذا الترابط الاقتصادي العميق قد يفضي أيضًا إلى زيادة حساسية الاقتصادات الأصغر تجاه أي تباطؤ أو اضطراب في الاقتصاد الصيني، وهو ما يثير نقاشات حول حدود الاعتماد المتبادل ومخاطرة وعلى الصعيد الاستراتيجي[3] . تمثل(RCEP) نموذجًا للقوة الناعمة الصينية، حيث تعتمد بكين على أدوات الاقتصاد والتجارة لتعزيز حضورها الإقليمي بدلًا من اللجوء إلى أدوات الضغط العسكري. فهي تُظهر نفسها كشريك تنموي موثوق يسهم في دفع عجلة النمو وتحقيق الازدهار المشترك[4]. ويعزز هذا الخطاب صورة الصين كقوة مسؤولة تدعم النظام التجاري المفتوح في مواجهة التوجهات الحمائية العالمية. وفي الوقت ذاته، تتيح الاتفاقية للصين التأثير في صياغة المعايير والقواعد الاقتصادية الإقليمية، ما يمنحها دورًا محوريًا في تشكيل مستقبل الحوكمة الاقتصادية في آسيا من زاوية توازن القوى، يمكن القول إن RCEP تمثل أحد أوجه التنافس غير المباشر بين الصين والولايات المتحدة، حيث تسعى بكين إلى ملء الفراغ الذي تركه الانسحاب الأمريكي من بعض أطر التعاون الاقتصادي الإقليمي فبينما تركز واشنطن على التحالفات الأمنية والعسكرية، تعمل الصين على تعزيز شبكة علاقاتها الاقتصادية بوصفها أساسًا لنفوذ طويل الأمد. ويعكس هذا الاختلاف في المقاربات طبيعة الصراع المعاصر الذي لم يعد عسكريًا صرفًا، بل بات يمتد إلى ميادين الاقتصاد والتكنولوجيا وسلاسل الإمداد وعليه، فإن الشراكة الاقتصادية الإقليمية الشاملة لا تُعد مجرد اتفاقية تجارية تقليدية، بل تمثل إطارًا استراتيجيًا يعكس إعادة تشكيل البنية الاقتصادية للإندو–باسيفيك. فهي تعزز من ترابط الاقتصادات الآسيوية، وتمنح الصين دورًا مركزيًا في قيادة هذا الترابط، كما تسهم في إعادة رسم ملامح التوازن الاقتصادي العالمي، ومن ثمّ، فإن فهم أبعاد (RCEP) يقتضي النظر إليها بوصفها عنصرًا أساسيًا في الاستراتيجية الصينية الأشمل، التي تسعى من خلالها إلى ترسيخ موقعها كقوة اقتصادية محورية في النظام الدولي متعدد الأقطاب [5] . كما في خريطة (2).

ثانياً: اتفاقية التعاون الدفاعي الصيني–جزر سليمان (2022) :

[3] Kennedy, Analysis of Indonesias Policy Towards the Tripartite UMS AUKUS Defense Agreement, In Proceedings, 2022, p1095.

[4] Medi Patodoka, Analysis of the Impact of the AUKUS Defense Agreement on the Indo–Pacific Region, Mediasi Journal of International Relations, 2023, p33.

[5] Kennedy, Analysis of Indonesia's Policy Towards the Tripartite UMS AUKUS Defense Agreement, Proceedings, 2022, p109.

تُعد اتفاقية التعاون الدفاعي الموقعة عام (2022) بين الصين وجزر سليمان تطورًا لافتًا في مسار الحضور الأمني الصيني في المحيط الهادئ، إذ تمثل انتقالًا نوعيًا من التركيز الحصري على الأدوات الاقتصادية إلى إدماج البعد الدفاعي ضمن الاستراتيجية الإقليمية لبكين. وقد جاءت هذه الاتفاقية في سياق بيئة إقليمية متغيرة تتسم بتزايد حدة التنافس بين القوى الكبرى، ولا سيما بين الصين والولايات المتحدة وحلفائها التقليديين في جنوب المحيط الهادئ، مثل أستراليا ونيوزيلندا [6] . ومن ثمّ، فإن أهمية الاتفاق لا تنبع من حجمه العسكري المباشر، بل من دلالاته الجيوبولتيكية وانعكاساته على توازن القوى في منطقة كانت تُعد تقليديًا ضمن المجال الحيوي الغربي حيث تنص الاتفاقية على إمكانية قيام الصين بإرسال أفراد من قوات الشرطة أو القوات العسكرية إلى جزر سليمان بناءً على طلب الحكومة المحلية، بهدف المساعدة في حفظ النظام وحماية المشاريع والاستثمارات الصينية، فضلا عن إلى التعاون في مجالات التدريب وبناء القدرات الأمنية. وعلى الرغم منأن النص الرسمي لا يشير صراحة إلى إنشاء قاعدة عسكرية دائمة، فإن بعض بنوده المتعلقة بالسماح للسفن الصينية بالرسو لأغراض لوجستية أثارت مخاوف إقليمية ودولية من احتمال تطور الأمر مستقبلًا إلى وجود عسكري أكثر استدامة [7] . وهنا تتجلى حساسية الموقع الجغرافي لجزر سليمان، التي تقع شرق أستراليا وعلى مقربة من خطوط الملاحة البحرية الحيوية، ما يمنحها أهمية استراتيجية تتجاوز حجمها الجغرافي والديموغرافي ومن منظور جيوبولتيكي، يمكن قراءة هذه الاتفاقية بوصفها خطوة ضمن استراتيجية صينية أوسع لتوسيع نطاق انتشارها البحري خارج "السلسلة الأولى للجزر" المحيطة بسواحلها. فالصين، التي اعتمدت لعقود على التركيز الدفاعي القريب، باتت تسعى إلى تأمين مصالحها الاقتصادية العالمية عبر نقاط ارتكاز لوجستية في مناطق مختلفة، كما هو الحال في القرن الأفريقي. ويأتي الاتفاق مع جزر سليمان في هذا الإطار حيث يوفر لبكين إمكانية تعزيز حضورها في جنوب المحيط الهادئ، وهي منطقة لطالما كانت ساحة نفوذ تقليدي للولايات المتحدة وحلفائها. وبذلك، يعكس الاتفاق تحولًا في العقيدة الاستراتيجية الصينية نحو مقاربة أكثر انفتاحًا على الانتشار الخارجي [8] .

كما تكشف الاتفاقية عن استخدام الصين لمزيج من الأدوات الدبلوماسية والاقتصادية والأمنية لتعزيز علاقاتها الثنائية مع الدول الصـــغيرة. فقد ســـبقت الاتفاقية ســـنوات من تعميق التعاون الاقتصـــادي والاستثماري بين الجانبين، فضلا عن إلى تحول جزر سليمان في عام (2019) للاعتراف ببكين بدلًا من

---

[6] علي غسان سامي ، الآثار الأمنية للتحالفات الأمريكية الجديدة في الإندو–باسيفيك ، مجلة العلوم السياسية والدراسات الاستراتيجية، برلين، المجلد 8، العدد32، 2024، ص 19.

[7] يسرَى طه حافظ ، دور تحالف(QUAD) في تعزيز الشراكات الأمنية في آسيا–المحيط الهادئ ، مجلة الأمن الإقليمي والدولي، بغداد ، 2025، ص 12.

[8] خير سالم ذياب ، تقييم دور (AUKUS) في إعادة التوازن العسكري للبحرية الأمريكية في الإندو–باسيفيك ، مجلة الدراسات الدولية، القاهرة ، 2025، ص 28.

تايوان، وهو قرار كان له أبعاد سياسية مهمة في سياق التنافس الصيني–التايواني ومن ثمّ، يمكن النظر إلى الاتفاق الدفاعي باعتباره تتويجًا لمسار من التقارب السياسي والاقتصادي الذي مهد الأرضية لتوسيع التعاون الأمني وعلى المستوى الإقليمي، أثارت الاتفاقية ردود فعل حادة من أستراليا والولايات المتحدة، اللتين أعربتا عن قلقهما من احتمال إقامة منشآت عسكرية صينية قد تُغيّر من معادلات الأمن في جنوب المحيط الهادئ [9] . ويعكس هذا القلق إدراكًا بأن أي وجود أمني صيني دائم في هذه المنطقة من شأنه أن يحدّ من حرية الحركة الاستراتيجية للقوات الغربية، وأن يخلق واقعًا جديدًا يفرض إعادة حسابات عسكرية وسياسية. كما أن الاتفاقية أظهرت أن التنافس بين القوى الكبرى لم يعد مقتصرًا على شرق آسيا وبحر الصين الجنوبي، بل امتد إلى الجزر الصغيرة التي قد تكتسب أهمية استراتيجية مضاعفة في سياق الصراع على النفوذ [10] .

ومع ذلك، ينبغي الإشارة إلى أن جزر سليمان نفسها سعت إلى تقديم الاتفاقية بوصفها ترتيبات سيادية تهدف إلى تعزيز قدراتها الأمنية الداخلية في مواجهة الاضطرابات المحلية، وليس كخطوة للانحياز إلى محور استراتيجي معين. وهذا يعكس طبيعة البيئة الإقليمية في الإندو–باسيفيك، حيث تحاول الدول الصغيرة موازنة علاقاتها بين القوى الكبرى بما يحقق مصالحها الوطنية دون الانخراط في استقطاب حاد. غير أن مجرد قبول وجود أمني صيني محتمل في هذه المنطقة يُعد مؤشرًا على تغير تدريجي في بنية النفوذ الإقليمي وعليه، فإن اتفاقية التعاون الدفاعي الصيني–جزر سليمان (2022) تمثل أكثر من مجرد اتفاق ثنائي محدود؛ فهي تعكس مرحلة جديدة في الاستراتيجية الصينية التي تجمع بين القوة الناعمة والصلبة، وتشير إلى اتساع رقعة التنافس الجيوسياسي في الإندو–باسيفيك. كما تؤكد أن الصراع على النفوذ لم يعد يقتصر على الاقتصادات الكبرى والممرات البحرية الرئيسية، بل يشمل أيضًا الدول الصغيرة التي يمكن أن تتحول إلى نقاط ارتكاز استراتيجية في لعبة التوازنات الكبرى[11] كما في خريطة (2).

---

[9] هند أحمد محمد فكري و مريم عبد السلام أحمد موسى ، التنافس الأمريكي الصيني في منطقة المحيطين الهندي والهادئ ، مجلة العلوم السياسية، بغداد، 2025، ص 23.

[10] سمر إبراهيم محمد إبراهيم ، الاستراتيجية الأمريكية تجاه منطقة الإندو باسيفيك ، مجلة آفاق آسيوية، القاهرة ، 2023، ص 12.

[11] عمرو عبد العاطي ، الصعود الصيني والسياسة الأمريكية تجاه منطقة الإندو باسيفيك ، مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، القاهرة، 2025، ص 30 .

ثالثاً: اتفاقية الإطار للتعاون الاستراتيجي الشامل مع إندونيسيا :

تُعد اتفاقية الإطار للتعاون الاســتراتيجي الشــامل بين الصــين وإندونيســيا محطة مهمة في مســار العلاقات الثنائية بين البلدين، وتعكس إدراكًا متبادلًا لأهمية تعزيز الشراكة في ظل التحولات الجيوسياسية المتسارعة في منطقة الإندو–باسيفيك. فإندونيسيا، بوصفها أكبر دولة في جنوب شرق آسيا من حيث عدد السكان والاقتصاد، وكونها دولة أرخبيلية تتحكم في عدد من أهم المضائق البحرية العالمية، تحتل موقعًا استراتيجيًا بالغ الحساسية في الحسابات الإقليمية والدولية. ومن هنا، فإن أي تعاون استراتيجي شامل معها يكتسب بعدًا يتجاوز العلاقات الثنائية ليؤثر في توازنات المنطقة بأكملها ويقوم إطار التعاون الاستراتيجي الشامل على توسيع مجالات التنسيق السياسي والاقتصادي والأمني بين البلدين، مع التركيز على مشاريع البنية التحتية الكبرى، والاستثمار في الطاقة، والتعاون الصناعي، ونقل التكنولوجيا [12]. وقد شهدت السنوات الأخيرة تنفيذ مشاريع بارزة، من بينها تطوير خطوط سكك حديدية سريعة ومجمعات صناعية وموانئ، بما يعزز من اندماج الاقتصاد الإندونيسي في شبكات الإنتاج الآسيوية التي تلعب الصين دورًا محوريًا فيها. ويُسهم هذا التعاون في تسريع وتيرة التنمية الإندونيسية، في حين يمنح الصين منفذًا أكثر رسوخًا إلى سوق كبيرة وواعدة في قلب جنوب شرق آسيا [13] .

من منظور جيو اقتصادي، يمثل هذا الإطار امتدادًا لسياسة صينية أوسع تقوم على تعميق الترابط البنيوي مع الدول المحورية في الإقليم. فإندونيسيا تشرف على مضيق ملقا، الذي يُعد شريانًا حيويًا للتجارة والطاقة الصينية، إذ يمر عبره جزء كبير من واردات النفط والغاز المتجهة إلى الصين. وبالتالي، فإن تعزيز العلاقات مع جاكرتا يندرج ضمن استراتيجية تأمين خطوط الإمداد وتقليل المخاطر المرتبطة بالاختناقات الجغرافية. كما أن الاستثمار في الموانئ والبنية التحتية البحرية يعزز من قدرة الصين على دعم مبادراتها البحرية في إطار رؤيتها الأوسع للترابط الإقليمي أما على الصعيد السياسي، فإن الاتفاقية تعكس رغبة البلدين في تعزيز التنسيق داخل المنظمات الإقليمية والدولية، ولا سيما رابطة دول جنوب شرق آسيا (آسيان) ومنتديات التعاون الآسيوي فإن قبولها بتطوير شراكة استراتيجية شاملة مع الصين لا يعني انخراطها في محور سياسي معين، بل يعكس براغماتية تهدف إلى تعظيم المكاسب [14] .

الاقتصــادية مع الحفاظ على اســتقلالية القرار وفي البعد الأمني، وعلى الرغم منأن التعاون لا يرقى إلى مستوى تحالف دفاعي رسمي، فإن الاتفاقية تفتح المجال أمام تبادل الخبرات والتدريب وبناء القدرات،

---

[12] رنا أبو عمرة ، سياسة التحالفات الأمريكية في منطقة الإندو باسيفيك بين الردع والتطويق ، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، 2022، ص 5.

[13] رغدة البهي التفاعلات الأمنية والعسكرية في الإندو باسيفيك ، مركز المستقبل للدراسات الاستراتيجية ، القاهرة ، 2023، ص124.

[14] عدنان موسى ، الإندو باسيفيك التعريف بأهميتها الجيوسياسية ، مركز المستقبل للدراسات الاستراتيجية ، القاهرة ، 2023،ص176

خصوصًا في مجالات الأمن البحري ومكافحة القرصنة وحماية الممرات الملاحية. ويكتسب هذا التعاون أهمية خاصة في ظل التوترات المتكررة في بحر الصين الجنوبي، حيث تمتلك إندونيسيا مصالح مباشرة في حماية منطقتها الاقتصادية، ومع أن جاكرتا تحرص على عدم الاصطفاف الكامل مع أي طرف في النزاعات الإقليمية، فإن انخراطها في شراكة موسعة مع بكين يعكس إدراكًا لأهمية إدارة الخلافات عبر الحوار والتعاون بدل التصعيد كما يمكن فهم هذه الاتفاقية في إطار التنافس الأوسع بين الصين والولايات المتحدة على النفوذ في الإندو–باسيفيك، فبينما تسعى واشنطن إلى تعزيز تحالفاتها الأمنية التقليدية، تعمل بكين على بناء شبكات شراكة اقتصادية واستراتيجية تعمّق حضورها دون اللجوء إلى ترتيبات عسكرية صريحة. ويظهر التعاون مع إندونيسيا كنموذج لهذا النهج، حيث يجري توظيف أدوات التنمية والاستثمار لخلق واقع من الاعتماد المتبادل يصعب فصله عن الحسابات الاستراتيجية ، ومن خلال هذا الترابط، تزداد كلفة أي توتر سياسي أو أمني، ما يعزز من فرص الاستقرار النسبي في العلاقات الثنائية إلى جانب ذلك، تمنح الاتفاقية للصين فرصة للمشاركة في التحولات الهيكلية التي يشهدها الاقتصاد الإندونيسي، خاصة في مجالات التحول الصناعي والاقتصاد الأخضر والطاقة المتجددة. فالتعاون في هذه القطاعات يعكس انتقال العلاقات من مجرد تبادل تجاري إلى شراكة تنموية طويلة الأمد كما أنه يعزز من صورة الصين كشريك تنموي قادر على تقديم التمويل والخبرة الفنية، في وقت تسعى فيه دول المنطقة إلى تنويع شركائها الدوليين وعليه، فإن اتفاقية الإطار للتعاون الاستراتيجي الشامل بين الصين وإندونيسيا تمثل نموذجًا متقدمًا للنفوذ الصيني القائم على الدمج بين الاقتصاد والسياسة والجغرافيا. فهي تؤكد أن الاستراتيجية الصينية في الإندو–باسيفيك لا تعتمد فقط على المبادرات متعددة الأطراف، بل تقوم أيضًا على بناء علاقات ثنائية عميقة مع الدول المحورية. كما تعكس إدراكًا متبادلًا بأن الاستقرار والتنمية في المنطقة يرتبطان بقدرة الدول الكبرى والإقليمية على إدارة التنافس ضمن أطر تعاونية. ومن ثمّ، فإن هذه الاتفاقية تشكل عنصرًا مهمًا في فهم ديناميات التوازن الإقليمي، وكيفية تشكل نظام آسيوي أكثر تعقيدًا وتعددًا في مراكزه وقواه المؤثرة [15] . كما في خريطة (2).

[15] فهد المضحكي ، أجندة أميركية تقوّض السلام في الإندو باسيفيك ‘صحيفة الأيام البحرينية، البحرين ، 2023، ص156.

رابعاً: اتفاقيات التعاون الاقتصادي الشامل مع كمبوديا :

تُعد اتفاقيات التعاون الاقتصـــادي الشـــامل بين الصـــين وكمبوديا مثالًا واضـــحًا على طبيعة التمدد الصيني داخل دول جنوب شرق آسيا، ولا سيما الدول ذات الاقتصادات النامية التي تبحث عن مصادر تمويل خارجية لتعزيز بنيتها التحتية وتحفيز نموها الاقتصادي [16] .

وقد تطورت العلاقات بين البلدين خلال العقدين الأخيرين بصورة متسارعة، لتنتقل من مستوى التعاون التجاري التقليدي إلى شراكة اقتصادية عميقة تشمل اتفاقيات تجارة حرة، واستثمارات واسعة في مجالات الطاقة والطرق والموانئ والعقارات والصـــناعات الخفيفة. ويعكس هذا التطور إدراك بكين لأهمية كمبوديا بوصـفها دولة عضـو في رابطة آسـيان، وما تمثله من قيمة اسـتراتيجية داخل المنظومة الإقليمية وتقوم اتفاقيات التعاون الاقتصـادي الشـامل بين الطرفين على تخفيض الرسـوم الجمركية وتسـهيل حركة السـلع والاستثمارات، فضـلا عن إلى منح الشركات الصـينية مزايا تفضـيلية في تنفيذ المشـاريع التنموية الكبرى. وقد أصبحت الصين الشريك التجاري الأكبر لكمبوديا وأحد أهم مصادر الاستثمار الأجنبي المباشر فيها، وهو ما أسهم في دفع معدلات النمو الاقتصادي الكمبودي خلال السنوات الماضية. ومن الناحية التنموية، استفادت كمبوديا من تمويل مشاريع بنية تحتية مهمة، مثل الطرق السريعة والجسور والمناطق الصناعية، الأمر الذي عزز من قدرتها على الاندماج في سلاسل الإمداد الإقليمية [17] .

غير أن الأهمية الحقيقية لهذه الاتفاقيات لا تكمن فقط في بعدها الاقتصـــادي، بل في أبعادها الجيوبولتيكية، فكمبوديا تقع ضمن المجال الجغرافي لبحر الصين الجنوبي، وهي منطقة تشهد تنافسًا حادًا بين القوى الكبرى. ومن خلال تعميق نفوذها الاقتصـادي في كمبوديا، تتمكن الصـين من تعزيز حضـورها السياسـي داخل آسيان، حيث يُنظر إلى بنوم بنه على أنها من أكثر العواصـم الآسيوية قربًا من بكين في مواقفها السـياسـية. وقد انعكس ذلك في بعض المواقف الإقليمية المتعلقة بقضـايا بحر الصـين الجنوبي، حيث اتخذت كمبوديا مواقف متحفظة إزاء الانتقادات الموجهة إلى الصـين[18]ما أثار نقاشـات حول مدى تأثير العلاقات الاقتصادية على توجهات السياسة الخارجية كما أن الاتفاقيات الاقتصـادية الشاملة تعكس اسـتراتيجية صـينية أوسـع تقوم على ربط التنمية الاقتصـادية بالاسـتقرار السـياسـي، فبكين تطرح نفسـها كشـريك تنموي لا يفرض شـروطًا سـياسـية صـارمة تتعلق بالحكم أو حقوق الإنسـان، على عكس بعض المؤســســـات الغربية، وهو ما يجعلها خيارًا مفضـــلًا لدى عدد من الدول النامية ومن خلال هذا النهج،

---

[16] سمر إبراهيم محمد إبراهيم ، دور التحالفات الأمريكية في استراتيجيتها الإقليمية في الإندو باسيفيك ، مجلة العلوم السياسية، بغداد ، 2025، ص 34.

[17] عمرو عبد العاطي ، تداعيات التحالفات الأمريكية على التوازن الدولي في الإندو باسيفيك ، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، 2025، ص 150.

[18] يسرَى طه حافظ ، أثر تحالف أوكوس في منطقة الإندو باسيفيك ، مجلة دراسات دولية، بغداد، العدد 201، 2025، ص 26.

تتمكن الصين من بناء شبكة علاقات قائمة على المصالح المتبادلة، لكنها في الوقت ذاته تعزز اعتماد هذه الدول عليها ماليًا وتقنيًا. وهذا الاعتماد قد يتحول إلى أداة تأثير غير مباشر في القرارات السياسية والإقليمية ومن زاوية أخرى، تُثار تساؤلات حول الآثار بعيدة المدى لهذا النوع من التعاون، خصوصًا فيما يتعلق بمخاطر الديون والشفافية في تنفيذ المشاريع. فبعض التحليلات تشير إلى احتمال تعرض الدول النامية لمستويات مرتفعة من الديون نتيجة القروض الممنوحة لتمويل المشاريع الكبرى، ما قد يمنح الصين نفوذًا إضافيًا في حال تعثر السداد[19]. إلا أن الحكومة الكمبودية تؤكد أن التعاون مع الصين أسهم في سد فجوات تمويلية لم تكن متاحة من مصادر أخرى، وأن هذه المشاريع تمثل ضرورة حيوية لتحقيق التنمية وفي السياق الإقليمي الأوسع، تعكس اتفاقيات التعاون الاقتصادي الشامل مع كمبوديا قدرة الصين على استخدام الأدوات الاقتصادية لتعزيز موقعها داخل التكتلات الإقليمية. فبناء شراكات عميقة مع بعض الدول الأعضاء في آسيان يمنح بكين قدرة أكبر على التأثير في توجهات المنظمة، سواء في القضايا الاقتصادية أو الأمنية. كما أن هذا النفوذ الاقتصادي يشكل جزءًا من معادلة التوازن في مواجهة التحالفات الأمنية التي تعززها الولايات المتحدة في الإندو–باسيفيك وعليه، فإن اتفاقيات التعاون الاقتصادي الشامل بين الصين وكمبوديا تمثل نموذجًا للسياسة الصينية القائمة على الدمج بين التنمية والنفوذ الاستراتيجي. فهي تسهم في دعم الاقتصاد الكمبودي وتطوير بنيته التحتية، لكنها في الوقت ذاته تعزز من حضور الصين السياسي والإقليمي. ومن ثمّ، فإن دراسة هذه الاتفاقيات تبرز كيف أن التنافس في الإندو–باسيفيك لا يقتصر على التحالفات العسكرية، بل يمتد إلى ساحات الاقتصاد والتنمية، حيث تُعاد صياغة موازين القوة عبر أدوات أقل صخبًا لكنها ذات تأثير طويل الأمد [20] . كما في خريطة (2).

خامساً: اتفاقيات الشراكة الاستراتيجية الشاملة مع باكستان :

تُمثل اتفاقيات الشراكة الاستراتيجية الشاملة بين الصين وباكستان إحدى أهم الركائز التي تقوم عليها الاستراتيجية الصينية في جنوب آسيا والمحيط الهندي، وهي في الوقت ذاته من أكثر نماذج الشراكات الثنائية عمقًا واستمرارية في الإندوباسيفيك فالعلاقة بين البلدين ليست وليدة السنوات الأخيرة، بل تعود

[19] زياد طارق عبد الرزاق و محمد مزهر كعود العودة ، آلية الاستراتيجية الأمريكية الجديدة في منطقة الإندو باسيفيك تحالف أوكوس أنموذجاً ، مجلة اتجاهات سياسية، ، برلين، مجلد 7 العدد 25، 2023، ص 13.

[20] علي غسان سامي، الآفاق المستقبلية للتحالف الرباعي وانعكاساته على الأمن الهندو باسيفيكي ، مجلة مداد الآداب، دمشق ،2025، ص 33.

جذورها إلى ستينيات القرن الماضي، حين تشكلت على أساس تقاطع المصالح الاستراتيجية ولا سيما في مواجهة الهند[21].

ومع مرور الوقت، تطورت هذه العلاقة من تعاون سياسي محدود إلى شراكة شاملة تشمل الجوانب العسكرية والاقتصادية والتكنولوجية والبنيوية، حتى باتت توصف في الخطاب الرسمي للبلدين بأنها "صداقة أعلى من الجبال وأعمق من البحار من الناحية الجيوبولتيكية، تكتسب باكستان أهمية استثنائية في الحسابات الصينية بسبب موقعها الجغرافي الفريد الذي يربط بين جنوب آسيا وآسيا الوسطى والشرق الأوسط، ويطل على بحر العرب عبر ميناء جوادر هذا الموقع يمنح الصين منفذًا استراتيجيًا إلى المحيط الهندي خارج مضيق ملقا، الذي يُعد نقطة اختناق بحرية تعتمد عليها بكين في جزء كبير من وارداتها النفطية. ومن هنا، فإن الشراكة الاستراتيجية مع باكستان تمثل عنصرًا حيويًا في مساعي الصين لتنويع طرق إمداداتها وتقليل تعرضها للضغوط في حال حدوث توترات بحرية في شرق آسيا وقد تجسدت هذه الشراكة بوضوح في مشروع "الممر الاقتصادي الصيني–الباكستاني"، الذي يُعد أحد أبرز مكونات الرؤية الصينية للترابط الإقليمي [22] . يربط هذا الممر إقليم شينجيانغ الصيني بميناء جوادر عبر شبكة من الطرق والسكك الحديدية وخطوط الطاقة، بما يعزز من التكامل الاقتصادي بين البلدين، ومن منظور استراتيجي، يوفر هذا المشروع للصين منفذًا بريًا مباشرًا إلى المياه الدافئة في بحر العرب، وهو ما يقلل من اعتمادها على المسارات البحرية التقليدية كما يعزز من حضورها في منطقة المحيط الهندي، التي تشهد تنافسًا متزايدًا بين القوى الكبرى.أما على الصعيد العسكري، فقد شهدت العلاقات الصينية–الباكستانية تعاونًا وثيقًا في مجالات التسليح والتدريب ونقل التكنولوجيا الدفاعية [23] . فقد ساهمت الصين في تطوير القدرات العسكرية الباكستانية، بما في ذلك إنتاج طائرات مقاتلة مشتركة وأنظمة صاروخية وسفن بحرية، ويعكس هذا التعاون تقاربًا استراتيجيًا يتجاوز البعد الاقتصادي، حيث ترى بكين في إسلام آباد شريكًا موثوقًا يمكنه المساهمة في موازنة النفوذ الهندي في جنوب آسيا. وفي المقابل، تنظر باكستان إلى الصين باعتبارها داعمًا رئيسيًا في مواجهة التحديات الأمنية والإقليمية التي تواجهها كما تتجاوز الشراكة الثنائية البعد الثنائي لتؤثر في توازنات أوسع داخل الإندو–باسيفيك. فتعزيز الحضور الصيني في باكستان، سواء عبر المشاريع الاقتصادية أو التعاون العسكري، يُنظر إليه من قبل بعض الأطراف الإقليمية على أنه جزء من استراتيجية أوسع لتوسيع النفوذ الصيني في المحيط الهندي. ويثير هذا الأمر

---

[21] فهد عبدالعزيز الشمري، منطقة الإندو–باسيفيك بين الصراعات الإقليمية والتحالفات الدولية ' مجلة دراسات إقليمية، جامعة الموصل، مركز الدراسات الإقليمية، المجلد 18، العدد 62، 2024، ص 157.

[22] يسرَى طه حافظ ، أثر تحالف أوكوس في منطقة الإندو باسيفيك ، مجلة دراسات دولية، بغداد ، العدد 201، 2025، ص 52.

[23] زياد طارق عبد الرزاق ، محمد مزهر كعود العودة ، المصدر السابق، ص 13.

قلق الهند، التي ترى في التقارب الصيني–الباكستاني عنصرًا يحد من هامشها الاستراتيجي. ومن ثمّ، فإن هذه الشراكة تسهم في إعادة تشكيل معادلات الردع والتوازن [24] .

في جنوب آسيا في الوقت ذاته، تتيح هذه الاتفاقيات لباكستان فرصة لمعالجة تحدياتها الاقتصادية المزمنة عبر جذب استثمارات كبيرة في قطاعات الطاقة والبنية التحتية والصناعة. وقد أسهمت المشاريع المرتبطة بالشراكة مع الصين في تقليل فجوات الطاقة وتحسين شبكات النقل، وهو ما كان يُعد عائقًا رئيسيًا أمام التنمية. غير أن هذه العلاقة تثير أيضًا نقاشات داخلية حول مستويات الديون وشروط التمويل، ومدى قدرة الاقتصاد الباكستاني على الاستفادة المستدامة من هذه المشاريع ومن منظور أوسع، تعكس الشراكة الاستراتيجية الشاملة بين الصين وباكستان طبيعة الاستراتيجية الصينية القائمة على الدمج بين الاقتصاد والأمن والجغرافيا السياسية. فهي لا تقتصر على اتفاقيات تجارية أو استثمارات تنموية، بل تُشكل إطارًا متكاملًا للتعاون يعزز من الحضور الصيني في نقطة مفصلية من الإندو–باسيفيك. كما أنها تُظهر كيف تستخدم بكين الشراكات الثنائية العميقة لتعزيز رؤيتها لعالم متعدد الأقطاب، حيث تقوم شبكة من العلاقات الاستراتيجية المتبادلة بدور أساسي في إعادة توزيع مراكز القوة وعليه، فإن اتفاقيات الشراكة الاستراتيجية الشاملة مع باكستان تمثل نموذجًا متقدمًا للنفوذ الصيني طويل الأمد، القائم على الترابط البنيوي والتكامل الأمني. فهي تمنح الصين مزايا جغرافية واستراتيجية مهمة، وفي الوقت ذاته توفر لباكستان دعمًا اقتصاديًا وعسكريًا حيويًا. وبهذا المعنى، تشكل هذه الشراكة عنصرًا مركزيًا في فهم ديناميات التنافس الإقليمي في الإندو–باسيفيك، وكيفية تشكل تحالفات غير تقليدية تعيد رسم خرائط النفوذ في القرن الحادي والعشرين[25]. كما في خريطة (2)

سادساً: مبادرة الحزام والطريق(BRI) :

تُعد مبادرة الحزام والطريق التي أطلقتها الصين عام (2013) في عهد الرئيس شي جين بينغ إحدى أبرز الأدوات الجيوسياسية والاقتصادية التي أعادت تشكيل معادلات القوة في إقليم الإندوباسيفيك فالمبادرة لم تُطرح بوصفها مشروعاً اقتصادياً صرفاً، بل كتصور استراتيجي طويل الأمد يهدف إلى إعادة إحياء طرق التجارة التاريخية عبر البر والبحر، مع توسيع نطاق النفوذ الصيني من شرق آسيا إلى المحيطين الهندي والهادئ. وقد شكّل الإندو باسيفيك محوراً مركزياً نظراً لموقعه الحيوي في حركة التجارة العالمية ومرور أهم الممرات البحرية الاستراتيجية مثل مضيق ملقا وبحر الصين الجنوبي وتقوم المبادرة على مسارين رئيسيين: الحزام الاقتصادي لطريق الحرير البري، وطريق الحرير البحري للقرن الحادي

[24] علي غسان سامي ، المصدر السابق، ص37.

[25] رنا أبو عمرة ، سياسة التحالفات الأمريكية في منطقة الإندو باسيفيك بين الردع والتطويق ، مجلة السياسة الدولية (مؤسسة الأهرام)، القاهرة، 2022، ص 5 8.

والعشرين، والأخير يُعد أكثر ارتباطاً بالإندو–باسيفيك. فالمسار البحري ينطلق من الموانئ الصينية على بحر الصين[26].

الجنوبي، مروراً بجنوب شـرق آسـيا، وصـولاً إلى المحيط الهندي، ثم إلى الشـرق الأوسـط وأفريقيا وأوروبا، هذا الامتداد الجغرافي يمنح الصـين قدرة على تعزيز حضـورها البحري وتأمين خطوط إمدادها التجارية والطاقة، خاصـة وأن ما يزيد على 60% من واردات الطاقة الصـينية تمر عبر هذا الإقليم في سياق الإندو–باسيفيك، تمثل مبادرة الحزام والطريق أداة لإعادة صـياغة شبكة الاعتماد الاقتصـادي بين الصين ودول المنطقة. فقد موّلت بكين مشاريع بنية تحتية ضخمة تشمل الموانئ والطرق والسكك الحديدية ومحطات الطاقة في دول مثل باكستان، إندونيسيا، كمبوديا، ميانمار، وسريلانكا. هذه المشاريع لا تعزز فقط التنمية الاقتصـادية لتلك الدول، بل تخلق في الوقت ذاته ارتباطاً هيكلياً طويل الأمد مع الاقتصـاد الصـيني، ما يترتب عليه نفوذ سياسي واستراتيجي متزايد لبكين ومن الناحية الجيوسياسية، تُفهم المبادرة بوصـفها محاولة صـينية لموازنة الهيمنة البحرية الأمريكية في الإندو–باسـيفيك. فالولايات المتحدة تعتمد منذ عقود على شبكة تحالفات عسكرية تمتد من اليابان وكوريا الجنوبية إلى أستراليا والفلبين، بينما تسعى الصـين عبر الحزام والطريق إلى بناء شـبكة نفوذ موازية ترتكز على الاقتصـاد والبنية التحتية[27]. وبهذا المعنى، فإن المبادرة تمثل نموذجاً مختلفاً في إدارة التنافس الدولي، حيث تسـتخدم بكين أدوات التمويل والاستثمار بدلاً من التحالفات العسكرية التقليدية وإحدى السمات الأساسية لمبادرة الحزام والطريق في الإندو–باسيفيك هي تركيزها على الموانئ الاستراتيجية ، فالصين استثمرت في تطوير موانئ مثل جوادر في باكسـتان، وهامبانتوتا في سـريلانكا، وموانئ في كمبوديا وميانمار، ما أثار قلق الولايات المتحدة وحلفائها الذين يرون في هذه الاستثمارات إمكانية تحولها مستقبلاً إلى نقاط دعم لوجستي للقوات البحرية الصـينية وعلى العلى الرغم من أن الصـين تؤكد الطابع التجاري البحت لهذه المشـاريع، فإن الطبيعة المزدوجة للبنية التحتية البحرية تفتح المجال أمام توظيفها عسـكرياً عند الحاجة كما أسـهمت المبادرة في تعزيز التكامل الاقتصـادي بين الصـين ودول رابطة آسـيان، حيث ارتبطت العديد من مشـاريع الحزام والطريق بمناطق صـناعية وممرات اقتصـادية عابرة للحدود. هذا التكامل يعزز من اعتماد اقتصـادات جنوب شرق آسيا على السوق الصينية، سواء من حيث الصادرات أو الاستثمارات أو سلاسل التوريد، ما يمنح بكين قدرة تفاوضـية أكبر في القضـايا الإقليمية، خاصـة تلك المتعلقة ببحر الصـين الجنوبي إلا أن مبادرة الحزام والطريق لم تخلُ من التحديات. فقد وُجهت إليها انتقادات تتعلق بما يُعرف بـــ"دبلوماسية فخ

---

(26) Bayan Khanafer, The Quadrilateral Alliance from Australia to Counter China's Long–Term Expansion", Al Mayadeen, 2022, p 36.

(27) نشوى عبد النبي سيد، التحالفات الأمريكية (I2U2 – Quad – AUKUS) هل تعتبر أداة أمريكية لمواجهة النفوذ الصيني (مبادرة الحزام والطريق)؟ ، المركز الديمقراطي العربي، برلين، ألمانيا، 2023، ص42.

الديون"، حيث تجد بعض الدول نفسها مثقلة بقروض ضخمة يصعب سدادها ما يضطرها إلى تقديم تنازلات استراتيجية كما حدث في حالة ميناء هامبانتوتا في سريلانكا الذي تم تأجيره لشركة صينية لمدة (99)عاماً [28] .

وعلى الرغم من أن الصين تنفي هذا الاتهام وتؤكد أن مشاريعها تقوم على أساس المنفعة المتبادلة، فإن هذه القضايا أثرت في صورة المبادرة وأدت إلى مراجعات داخلية في بعض الدول المشاركة و أدت المنافسة الأمريكية–الصينية في الإندو–باسيفيك إلى بروز مبادرات بديلة أو موازية، مثل الشراكات الأمريكية مع اليابان وأستراليا في تمويل البنية التحتية، ومحاولة تقديم بدائل تمويلية بشروط أكثر شفافية [29]. وهذا يعكس أن مبادرة الحزام والطريق أصبحت محوراً مركزياً في الصراع الجيوسياسي على قيادة النظام الإقليمي في الإندو–باسيفيك ومن زاوية التحليل الجيوبولتيكي، يمكن فهم المبادرة باعتبارها تجسيداً لرؤية صينية تسعى إلى كسر الطوق البحري المفروض عليها تاريخياً، وتأمين عمق استراتيجي يتجاوز سواحلها المباشرة[30].

فالصين تدرك أن اعتمادها على ممرات بحرية خاضعة لنفوذ قوى بحرية منافسة يمثل نقطة ضعف استراتيجية، ومن ثم فإن الاستثمار في الموانئ والبنية التحتية عبر الإندو–باسيفيك يمنحها هامش مناورة أوسع في حال الأزمات وفي المحصلة، تمثل مبادرة الحزام والطريق أكثر من مجرد مشروع اقتصادي؛ إنها أداة استراتيجية لإعادة تشكيل موازين القوة في الإندو–باسيفيك. فهي تعزز الحضور الصيني، وتوسع شبكة شركائها، وتخلق واقعاً اقتصادياً جديداً يصعب تجاوزه. ومع استمرار التنافس الدولي في هذا الإقليم الحيوي، ستظل المبادرة عاملاً حاسماً في تحديد طبيعة النظام الإقليمي، بين نموذج قائم على التحالفات العسكرية التقليدية تقوده الولايات المتحدة، ونموذج يقوم على الترابط الاقتصادي العميق تقوده الصين[31] . كما في خريطة(2).

---

[28] هند أحمد محمد فكري ، مريم عبد السلام أحمد موسى المصدر السابق، ص 235.

[29] سمر إبراهيم ، الاستراتيجية الأمريكية تجاه منطقة الإندو– باسيفيك ، آفاق آسيوية، القاهرة، 2023، ص 123.

[30] عمرو عبد العاطي ، الصعود الصيني والسياسة الأمريكية تجاه منطقة الإندو-باسيفيك ، مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2025، ص 30.

[31] علي غسان سامي ، المصدر اسابق ،ص 42.

خريطة (2) الاتفاقيات الصينية مع دول الإندو–باسيفيك

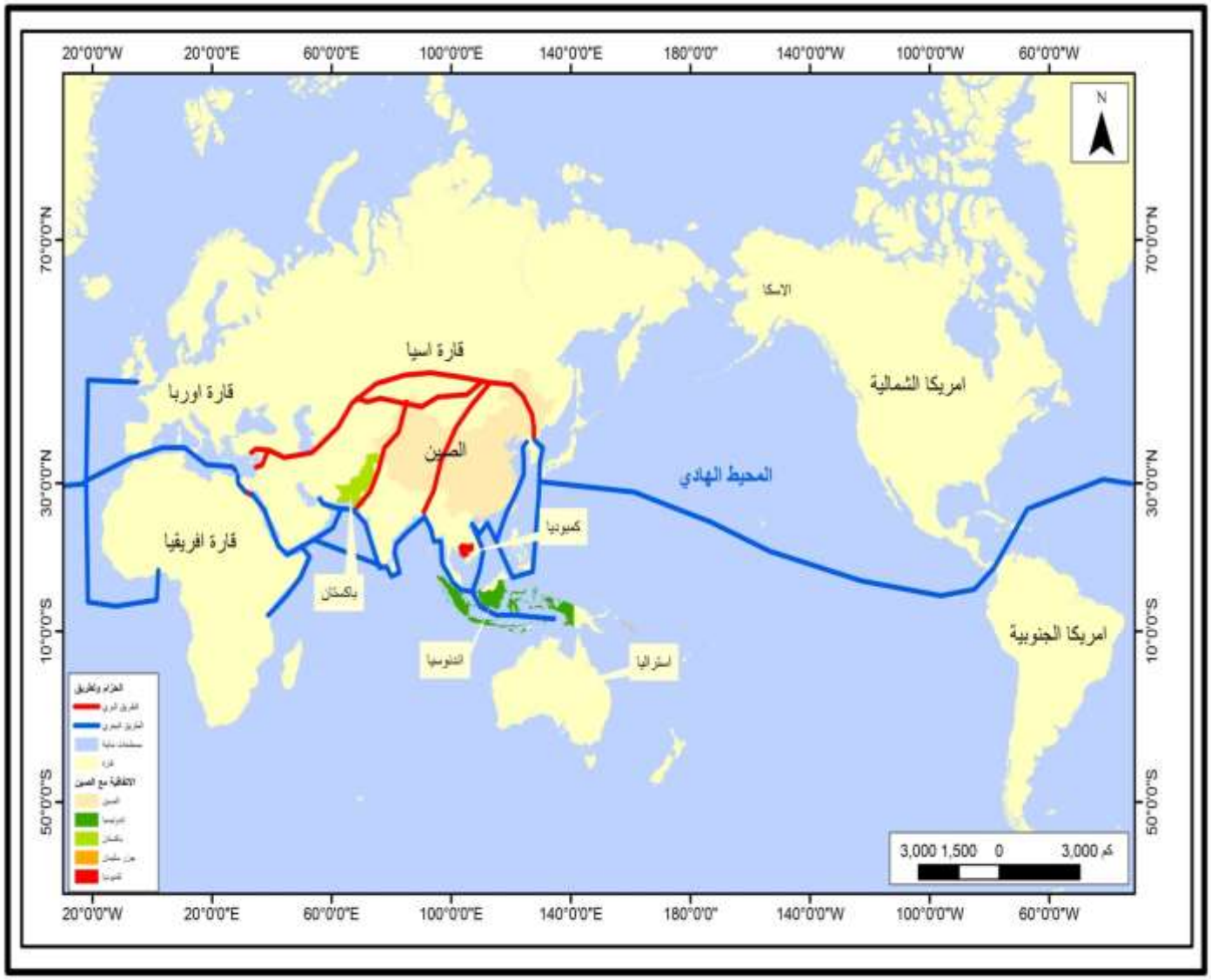

المصدر : من عمل الباحث بالاعتماد على:

Shivamurthy, Aditya Gowdara. India–US Cooperation in SA: Beyond What Meets the Eye. Observer Research Foundation (ORF), 6 May 2024.

المبحث الثاني

الأبعاد الإقليمية والدولية للاتفاقيات

تتمتع الاتفاقيات الصينية في منطقة الإندو–باسيفيك بأبعاد إقليمية ودولية متعددة، تتجاوز مجرد التعاون العسكري لتشمل التأثيرات الاقتصادية والسياسية والاستراتيجية على مستوى العالم. على الصعيد الإقليمي، تلعب هذه الاتفاقيات دورًا حاسمًا في استقرار منطقة حيوية تعتبر مركزًا للتجارة العالمية والطاقة والممرات البحرية الاستراتيجية، مثل مضيق ملقا وبحر الصين الجنوبي. فالحفاظ على هذه الممرات الحيوية مفتوحًا ومستقرًا يعد أولوية الصين وحلفائها،[2] ليس فقط لأسباب عسكرية بل أيضًا لضمان استمرار حركة التجارة العالمية، إذ تعتمد اقتصادات عديدة على وصول سلاسل الإمداد إلى الأسواق دون انقطاع. ومن هنا، فإن الاتفاقيات الصينية تعمل كضمانة لاستمرارية النظام التجاري العالمي من خلال توفير الأمن البحري وحماية خطوط الملاحة البحرية التي تشكل شريان الحياة للاقتصاد الدولي[3].

تؤثر هذه الاتفاقيات أيضًا على سلاسل التوريد العالمية بشكل مباشر، خصوصًا في المجالات الاستراتيجية مثل التكنولوجيا العالية، أشباه الموصلات، والمعادن النادرة الضرورية للإلكترونيات المتقدمة والطاقة النظيفة. من خلال التنسيق بين الدول الشريكة، يمكن تحقيق نوع من الاستقرار والموثوقية في التوريدات، والحد من تأثير الأزمات الإقليمية أو النزاعات على الأسواق العالمية. علاوة على ذلك، فإن التعاون بين الحلفاء يسمح بتطوير سلاسل توريد أكثر مرونة، بحيث يمكن لكل دولة الاعتماد على شبكة متنوعة من الشركاء لتأمين المواد الأساسية، مما يقلل من المخاطر التي قد تنشأ نتيجة الاعتماد الأحادي على دول معينة، ويعزز القدرة على مواجهة التحديات الاقتصادية الدولية مثل ارتفاع الأسعار أو تعطلات الإنتاج.[4].

---

(1) بكر، مازن عبد الرحمن، «الولايات المتحدة وأمن التكنولوجيا المتقدمة في الإندو-باسيفيك«، مجلة التكنولوجيا والسياسة، العدد 12، 2025، ص. 59.

(2) علاء الدين، أحمد يوسف، «التعاون الأمريكي-الأسترالي في تعزيز الأمن الإقليمي«، مجلة شؤون آسيا والمحيط الهادئ، العدد 9، 2025، ص. 64.

(3) سامي عبد الله، «الدبلوماسية العسكرية الأمريكية وتحالفات الردع في الإندو-باسيفيك«، مجلة الأمن والدفاع العربي، العدد 15، 2025، ص. 73.

(4) منير عبد الله، «الإندو-باسيفيك ومفهوم القيادة الأمريكية الحرة«، مجلة الفكر الإستراتيجي، العدد 17، 2025، ص. 82.

على المستوى الدولي، تمتد انعكاسات هذه الاتفاقيات إلى مناطق بعيدة عن الإندو–باسيفيك، مثل الشرق الأوسط والدول النامية في أفريقيا وأمريكا اللاتينية. فوجود اتفاقيات قوية بين الصين وحلفائها في آسيا يخلق تأثيرًا مضادًا للنفوذ المتزايد للدول الكبرى الأخرى، مثل الولايات المتحدة وروسيا، ويجعل الصين أكثر قدرة على ممارسة دور قيادي في السياسة الدولية. على سبيل المثال، يمكن أن تسهم وجود اتفاقيات صينية قوية في آسيا في تعزيز استقرار أسواق النفط والتجارة الدولية، [1] ما يؤثر إيجابيًا على الاقتصادات الناشئة التي تعتمد على تصدير الموارد أو استيراد المواد الخام بأسعار مستقرة. كما أن هذه الاتفاقيات توفر إطارًا للتعاون الاقتصادي والدبلوماسي ، إذ يمكن استخدامها كآلية لفرض مواقف مشتركة أو تعزيز الأمن الإقليمي بعيدًا عن المحيط الهندي والهادئ. [2] وتشكل هذه الاتفاقيات أيضًا فرصة لتعزيز التعاون الاقتصادي والسياسي الصين وشركائها في المنطقة، من خلال الاتفاقيات التجارية، الاستثمار في البنية التحتية، والتكنولوجيا. فالدول الحليفة يمكن أن تستفيد من مشاريع مشتركة في مجالات مثل الطاقة النظيفة، النقل، والاتصالات، بما يعزز قدراتها الاقتصادية ويخلق فرص عمل جديدة، بينما تتيح للصين فرصة توسيع نفوذها الاقتصادي والسياسي دون اللجوء إلى الاعتماد على القوة العسكرية فقط. [3] .من ناحية أخرى، يخلق هذا التوسع في الاتفاقيات الصينية في الإندو–باسيفيك تحديات دولية معقدة، إذ قد تشعر بعض الدول النامية بالضغط للانحياز إلى أحد المحاور الكبرى، سواء الصين وحلفائها أو أو الولايات المتحدة. هذا التوازن الإقليمي الجديد يمكن أن يؤدي إلى تغيرات في العلاقات الدبلوماسية والاقتصادية بين الدول، ويجعل بعض الاقتصادات الصغيرة أكثر هشاشة أمام الضغوط السياسية أو الاقتصادية من القوى الكبرى. بالتالي، تحتاج الصين وحلفاؤها إلى تصميم سياسات مرنة تدعم التعاون الدولي وتشجع على شراكات متعددة الأطراف بدلاً من فرض اختيارات ثنائية صارمة، لضمان استدامة الاتفاقيات دون إثارة توترات إضافية. [4].

---

(1) منير عبد الله، «الإندو-باسيفيك ومفهوم القيادة الأمريكية الحرة«، مجلة الفكر الإستراتيجي، العدد 17، 2025، ص. 82.

(2) سارة فؤاد، «الولايات المتحدة والتحالفات الإقليمية في ظل النظام العالمي الجديد«، مجلة السياسة العالمية المعاصرة، العدد 34، 2025، ص. 96.

(3) حسن محمود، «التحالف الأمريكي-الفلبيني: دراسة في الديناميات الجديدة«، مجلة الدراسات الآسيوية، العدد 17، 2025، ص. 70.

. وليد أحمد، «التوجه الأمريكي نحو المحيطين الهندي والهادئ: أبعاد استراتيجية«، مجلة شؤون الأمن الدولي، العدد 23، 2025، ص. 63.

(4) أمجد محمود، «التكنولوجيا والاتفاقيات الصينية الجديدة في آسيا«، مجلة دراسات تكنولوجية وسياسية، العدد 11، 2025، ص. 58.

الاستنتاجات:

1- أسهمت الاتفاقيات الصينية مع دول الإندو–باسيفيك في تعزيز الحضور الاقتصادي للصين، ولاسيما في مجالات البنية التحتية والاستثمار والتجارة.

2- تمثل هذه الاتفاقيات أداة فاعلة لتوسيع النفوذ الجيوسياسي للصين، بما يؤدي إلى إعادة تشكيل موازين القوى في المنطقة.

3- أظهرت دول الإندو–باسيفيك تفاوتًا في درجة التفاعل مع هذه الاتفاقيات، تبعًا لمصالحها الوطنية وعلاقاتها بالقوى الدولية الأخرى.

4- ساهمت الاتفاقيات في دعم بعض جوانب التنمية الاقتصادية، إلا أنها قد ترتبط بتحديات مثل التبعية الاقتصادية أو زيادة المديونية.

5- تعكس هذه الاتفاقيات تصاعد التنافس الدولي في المنطقة، خاصة بين الصين والقوى الكبرى، مما يؤثر في الاستقرار الإقليمي.

التوصيات:

1- ضرورة تنويع دول الإندو–باسيفيك لشراكاتها الدولية بما يحقق التوازن ويقلل من الاعتماد المفرط على طرف واحد.

2-تعزيز الشفافية في صياغة وتنفيذ الاتفاقيات لضمان تحقيق مصالح الدول المستفيدة وتقليل المخاطر الاقتصادية.

3-ا لعمل على توجيه الاستثمارات الصينية نحو مشاريع تنموية مستدامة تدعم الاقتصاد المحلي وتوفر فرص العمل.

4- تشجيع التعاون الإقليمي بين دول الإندو–باسيفيك لتنسيق مواقفها تجاه الاتفاقيات الدولية وتحقيق مكاسب جماعية.

5- ضرورة إجراء تقييمات دورية لآثار هذه الاتفاقيات على الجوانب الاقتصادية والسياسية لضمان توافقها مع الأهداف الوطنية.

المصادر :

اولا- المصادر العربية

1.سامي علي غسان ، الآثار الأمنية للتحالفات الأمريكية الجديدة في الإندو–باسيفيك ، 2024.
2. المضحكي فهد، أجندة أميركية تقوّض السلام في الإندو باسيفيك ‘2023.
3. سمر إبراهيم محمد إبراهيم ، دور التحالفات الأمريكية في استراتيجيتها الإقليمية في الإندو باسيفيك ، 2025.
4. العاطي عمرو عبد ، تداعيات التحالفات الأمريكية على التوازن الدولي في الإندو باسيفيك ، ، 2025.
5. يسرَى طه حافظ ، أثر تحالف أوكوس في منطقة الإندو باسيفيك ، 2025.
6. أبو عمرة رنا، سياسة التحالفات الأمريكية في منطقة الإندو باسيفيك بين الردع والتطويق 2022.
7. سيد نشوى عبد النبي سي، التحالفات الأمريكية (I2U2 – Quad – AUKUS) هل تعتبر أداة أمريكية لمواجهة النفوذ الصيني (مبادرة الحزام والطريق)؟ ، 2023.

9.بكر، مازن عبد الرحمن، «الولايات المتحدة وأمن التكنولوجيا المتقدمة في الإندو-باسيفيك«، 2025.

10. يوسف علاء الدين، أحمد ، «التعاون الأمريكي-الأسترالي في تعزيز الأمن الإقليمي«، 2025.

11. سامي عبد الله، «الدبلوماسية العسكرية الأمريكية وتحالفات الردع في الإندو-باسيفيك«،2025.

12. يسرَى طه حافظ ، دور تحالف(QUAD) في تعزيز الشراكات الأمنية في آسيا–المحيط الهادئ ، 2025.
13. منير عبد الله، «الإندو-باسيفيك ومفهوم القيادة الأمريكية الحرة«، 2025.

14. سارة فؤاد، «الولايات المتحدة والتحالفات الإقليمية في ظل النظام العالمي الجديد«، 2025.

15. حسن محمود، «التحالف الأمريكي-الفلبيني: دراسة في الديناميات الجديدة«، مجلة الدراسات الآسيوية، العدد 17، 2025، ص. 70.

16. وليد أحمد، «التوجه الأمريكي نحو المحيطين الهندي والهادئ: أبعاد استراتيجية2025.

17.ذياب خير سالم ، تقييم دور (AUKUS) في إعادة التوازن العسكري للبحرية الأمريكية في الإندو–باسيفيك ، 2025.
18. هند أحمد محمد فكري و مريم عبد السلام أحمد موسى ، التنافس الأمريكي الصيني في منطقة المحيطين الهندي والهادئ ، 2025.

19. سمر إبراهيم محمد إبراهيم ، الاستراتيجية الأمريكية تجاه منطقة الإندو باسيفيك ، 2023
20. رنا أبو عمرة ، سياسة التحالفات الأمريكية في منطقة الإندو باسيفيك بين الردع والتطويق ، 2022.
21. البهي رغدة ، التفاعلات الأمنية والعسكرية في الإندو باسيفيك ، مركز المستقبل للدراسات الاستراتيجية ، القاهرة ، 2023، ص124.
22. عدنان موسى ، الإندو باسيفيك التعريف بأهميتها الجيوسياسية ، 2023.

ثانيا- المصادر الاجنبية:

1. Shivamurthy, Aditya Gowdara. India–US Cooperation in SA: Beyond What Meets the Eye. Observer Research Foundation (ORF), 6 May 2024.
2. Bayan Khanafer, The Quadrilateral Alliance from Australia to Counter China's Long-Term Expansion", Al Mayadeen, 2022,
3. Kennedy, Analysis of Indonesias Policy Towards the Tripartite UMS AUKUS Defense Agreement, In Proceedings, 2022
4.Medi Patodoka, Analysis of the Impact of the AUKUS Defense Agreement on the Indo-Pacific Region, Mediasi Journal of International Relations, 2023
5. Kennedy, Analysis of Indonesia's Policy Towards the Tripartite UMS AUKUS Defense Agreement, Proceedings, 2022
6.Purnima Vijaya, Signals in Small Alliances in the Indo-Pacific: QUAD Cases, Journal of Liberty and International Affairs AUKUS (2017-2022) and 2024,
7. Thomas Hecker Stacke, The Rise of Mini-lateral Alliances in the Indo-Pacific: QUAD and AUKUS, Japan SPOTLIGHT, 2023.
8.Platform. (2021). The BRI and China's International Trade. LeidenAsiaCentre ،Clingendael China Centre.